تلعب السياسة المالية دورا حيويا في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، ومن ابرز التحديات التي تواجه صانعي السياسات المالية هو التحكم في المعدلات التضخم، الذي يعد مؤشرا رئيسيا لصحة الاقتصاد الكلي. يمثل تضخم ارتفاعا مستمرا في المستوى العام للأسعار. ويمكن ان يؤدي الى اثار سلبية متعددة على الاقتصاد. فهو يقلل من قوة الشرائية للافراد، ويخلق حالة من عدم اليقين الاقتصادي التي قد تؤدي الى تراجع الاستثمار والنمو، من الضروري فهم كيفية تاثير السياسة المالية على معدلات التضخم لضمان استقرار الاسعار وتحقيق النمو الاقتصادي المستدام. تسعى الجزائر جاهدة لاتخاذ تدابير فعالة لتعزيز التنمية الاقتصادية والحد من الضغوط التضخمية، تشمل هذه التدابير الاصلاحات الهيكلة وبرامج الانعاش الاقتصادي، مثل توزيع تحرير الاسعار والتخلي عن دعم المواد الأساسية، وتبني سياسة التقشف وترشيد النفقات العامة لدعم ميزانيه الدولة. بالاضافة الى ذلك، تعمل الجزائر على تمويل واعادة هيكلة المؤسسات العامة والبنوك وتخفيف عبء الديون الداخلية والخارجية كجزء من عملية تصحيح الهيكلي التي تبنتها الحكومة.

lakhasly.com © تم تلخيص النص بواسطة موقع لخصلي